مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

Contribution of the food industry to achieving food security in Algeria

أ.قطاف سهيلة[1] د. بوزرورة ليندة[2]

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية[1]، مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد للجامعة[2]
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي "برج بوعريريج"، الجزائر

قدم للنشر في: 2019/09/19 قبل للنشر في:2020/.02/26

GUETTAF Souhaila, Dr.BOUZROURA Lynda
ERDR, LEZINRU, University of Bordj Bou Arreridje
Received : .19/09/2019 Accepted : 26/02/2019

ملخص:

إن موقع ومكانة فرع الصناعات الغذائية داخل أي اقتصاد هو موقع متميز ومهم وبالتالي جعلها تؤدي دورا مهما في اقتصاديات دول العالم، من خلال المساهمة في زيادة الدخل القومي، كما تقوم بدور فعال في امتصاص البطالة والحدّ من الاستيراد، وجلب الاستثمار.

فالصناعة الغذائية في الجزائر تعتبر من القطاعات الحساسة نظرا للدور الفعّال الذي تلعبه في سد حاجيات المواطنين من السلع والمواد الغذائية، وبالأخص الضرورية منها أي ذات الاستهلاك الواسع. حيث لجأت الجزائر إلى تخطيط استراتيجية تنموية بإقرار مخططات تنموية تهدف إلى تطوير الإنتاج الزراعي، وتقليص الفجوة الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية.

التصنيف JEL: L66, Q18, O25

Abstract*:*

The food industry occupies a strategic distinct location in the economy, it has an important role in unemployement absorbtion imports reduction attracting investment and thus it has a crucial role to raise the national income.

In Algeria government tries to minimize the food gap by adorting plans and strategies to develop agriculture production.

Key words: food industry, food security, food gap.

JEL Classification Codes: L66, Q18, O25

Souhaila.guettaf@univ-bba.dz[1]
Lynda.bouzeroura@univ-bba.dz[2]

تمهيد:

إن الصناعة هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية. ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية. والصناعة الغذائية كفرع من القطاع الصناعي لا يمكنه أن يخرج عن هذا النشاط الإنتاجي، من خلال تحويلها للمواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات، وهذا ما اتجهت إليه الدول العربية في بداية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات من القرن العشرين، وهذا بانتهاج سياسة إحلال الواردات.

ولعل من أبرز المهام التنموية التي تلقى على عاتق البلدان النامية تقليص الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية المتسارعة والذي يقابله التراجع في الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ما سبق بروز الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما سبقها من تصاعد كبير في أسعار السلع الغذائية وتناقص المخزون العالمي، فإنه من المتوقع أن تواجه الدول ومن بينها الجزائر، في هذه المرحلة المقبلة واقعا اقتصاديا جديدا ينبغي الاستعداد الاستراتيجي له، بخاصة في ضوء التطورات المتواترة عن أوضاع الغذاء عالميا.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الصناعات الغذائية وبالأخص ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟**

أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة من خلال أهمية الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيقي الأهداف التالية:

– معرفة أهم سياسات الصناعة الغذائية المطبقة في الجزائر؛

– الإلمام بأهم المعوقات التي تواجه الصناعة الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، والتطرق لأهم السبل لمعالجة ذلك.

محاور الدراسة: وللإجابة على الإشكالية أعلاه تم تقسيم الورقة البحثية إلى خمس محاور أساسية كما يلي:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية

المحور الثاني: مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر

المحور الثالث: سياسات الصناعة الغذائية المطبقة في الجزائر

المحور الرابع: المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي

المحور الخامس: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة الغذائية

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني ويأتي ذلك من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة كمية الإنتاج.

1- تعريف الصناعة الغذائية

تعرّف الصناعة الغذائية على أنها:

- العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.[1](فراح، 1997، ص04)

- الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محدّدة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطوّر الحضاري.[2](عيون، 1985، ص212)

على العموم فإن الصناعات الغذائية عبارة عن المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعة في مراحله النهائية. [3](حامد، 1975، ص11)

يتضح مما سبق أن علم الصناعات الغذائية يبحث في مجالات مختلفة نذكر منها:[4](حامد، 1975، ص13)

- يبحث علم الصناعات الغذائية في الوسائل المتعدّدة والتي يمكن بواسطتها حفظ الأغذية بشكل دائم ومؤقت؛

- يبحث علم الصناعات الغذائية في طرق استخلاص منتجات غذائية ذات تركيز أعلى من صورة المادة الخام، كالسكر مثلا فهو يستخرج من إعادة المادة الخام وهي القصب السكري والبنجر السكري، واستخراج الزيوت والدهون من الخامات الحيوانية والنباتية؛

- يشمل علم الصناعات الغذائية مكونات الغذاء وكافة التغيرات التي تطرأ في عمليات التصنيع المختلفة ويساعد هذا العلم في منع التسمم الغذائي الناتج عن وجود أحياء مجهرية تفرز توكسينات سامة أو تتجمع أنواع منها أخرى في الغذاء في أعداد تكفي لإحداث الإصابة؛

- يدرس المختصون في هذا العلم صفات نوعية في الغذاء كالقوام واللون والنكهة وطريقة قياسها ودرجة تأثرها المباشر من قبل المستهلك النهائي للغذاء وقيمته الاقتصادية.

2- أهمية الصناعة الغذائية

نظرا للتطور السريع والتكنولوجيا الحديثة في مختلف نواحي الحياة والزيادة السكانية واتساع رقعة المعمورة، وخروج المرأة لسوق العمل، وزيادة الإنتاج الزراعي والانفجار السكاني وظهور مشاكل الغذاء أدى إلى الاهتمام أكثر بالصناعة الغذائية لحل المشاكل العالقة، وجعل لها أهمية نلخصها فيما يلي:[5](مزاهرة، بدون سنة نشر، ص 13)

- الغذاء عنصر ضروري لاستمرار حياة البشر ونموهم نظرا لعلاقته المباشرة بصحة الإنسان؛

- تعمل الصناعات الغذائية على حفظ الأغذية من الفساد، وتوفيره على مدار السنة كما يساهم بسهولة تسويقها وتوزيعها؛

- تحتل الصناعة الغذائية مكانة مرموقة بين جميع الصناعات الأخرى، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تشغل 14 مليون شخص في هذا القطاع وتعدّ من أكبر الصناعات فيها، ولها تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى؛

- يساهم التصنيع الغذائي بتوفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية؛

- إيجاد مصادر غذائية جديدة كاستعمال الأحياء الدقيقة لتصنيع بعض المواد الغذائية، وإنتاج أغذية قيمتها الغذائية عالية، وبذلك إنتاج أغذية مصنعة بمستوى صحي عالي خال من السموم والتلوث؛

- رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع، وتشجيع الاستثمار للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: مراحل تطور الصناعة الغذائية في الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة عرف الاقتصاد الجزائري حالة مزرية، سارعت السلطات بوضع سياسات إدارية للصناعة الوطنية، ورغم أن هذه المحاولات كانت بسيطة وارتجالية إلاّ أنها شكلت بداية للصناعة، وخلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة للصناعات الغذائية، مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمجة في مخطط قسنطينة، وكان الهدف من ذلك هو إنشاء وحدات إنتاج من الصناعات الغذائية التابعة للشركات الأم في فرنسا، وهذا بسبب قربها من المواد الخام الزراعية، وتم إنشاء شركات لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية عبر التراب الوطني.[6] (فوزي، 2007، ص60)

بالإضافة إلى ذلك إن أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة وحل مشكلة البطالة عن طريق التصنيع، ولهذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في اتباع استراتيجية عمالية كثيفة ما جعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة وخاصة فرع الصناعات الغذائية وما يكتسبه من أهمية اجتماعية واقتصادية، الأمر الذي جعل الصناعة تحظى باهتمام من طرف الدولة خلال هذه المرحلة بالرغم من أنها لم تستغل من طاقاتها الإنتاجية سوى 50% نتيجة لعوامل مختلفة مثل نقص رأس المال، قلة اليد العاملة الفنية المدرّبة، ونقص المواد الأولية الممونة لهذه الصناعة وبالخصوص منها الزراعة.

وبعد أحداث 1965 وتغيّر الجهاز التنفيذي على رأس الدولة، تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي وأرست قواعد القطاع الصناعي على أسس نظرية "الصناعات المصنعة" ومما لا شك فيه أن جهود الدولة كانت جبارة حيث قامت بضخ 50 مليار دينار جزائري ما بين سنة 1967 و1977 للقطاع الصناعي والذي يضم من أبرز فروعه الصناعات الغذائية.[7] (جعبوب، 2002، ص 04) ،إلا أن التوجه الجديد للدولة الجزائرية كان نحو ترسيخ استراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف من الأهداف الأساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية، وعرف قطاع الصناعات الثقيلة وبالخصوص الصناعات البترولية الاستحواذ على مبالغ استثمارية عالية، وهذا من أجل الحصول على موارد مالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتج عن هذا التوزيع للاستثمارات اختلالات ليس على مستوى القطاعات وحسب بل حتى بين فروع القطاع نفسه، كما حدث في القطاع الصناعي وأهمل فرع

الصناعة الغذائية الذي حصل على اعتمادات استثمارية لا تتجاوز في معظمها نسبة 5% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، وكان لهذا الإهمال انعكاس سلبي في تغطية الطلب الكلي للسلع الغذائية الضرورية، وكان الإنتاج المحلي في كثير من السلع الضرورية من الدرجة الأولى لا يتعدى نسبة تغطية الطلب الكلي 40%.[8](فوزي، 2007، ص62)

حيث تميّزت هذه المرحلة بإهمال القطاع الفلاحي الذي لم ينل حجم الاستثمارات الكافية له، وكان لهذا انعكاس سلبي على إمداد فرع الصناعات الغذائية بالمواد الأولية وتسبب في بعض الحالات إلى غلق مؤسسات إنتاجية وتحويلها إلى مستودعات.

أما المرحلة الثانية من 1980 إلى 1989 والتي عرفت مخططات تنموية تهدف إلى إصلاح بعض الاختلالات الناتجة عن الاستراتيجية المعتمدة في المخططات التنموية السابقة، وبالخصوص في جانب إهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الفلاحي، واعتمدت الدولة سياسة استثمارية جديدة تمكن من ترقية قطاع الهياكل الأساسية، وتشجيع التنمية في القطاعين الزراعي والري.

النتيجة التي يمكن استخلاصها هنا أن فرع الصناعات الغذائية لم يحض بالأهمية البالغة خلال المخططات التنموية، ما عدا المخطط الخماسي الأول، حيث استحوذ على أكبر مبلغ من الاستثمارات بالنسبة للصناعات الغذائية.

كما أن مرحلة 1990، 1995 التي عرفت مخططات تنموية سنوية فإن هناك تحسنا على مستوى إنتاج الحبوب وكذلك فتح مجال للقطاع الخاص لإنشاء مطاحن تساهم في عملية توفير مادة السميد، التي كانت تعرف ندرة خلال السنوات السابقة.

كل هذه المراحل أثبتت أهمية الصناعات الغذائية التي تعدّ من أهم القطاعات الأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الطلب المتزايد للمجتمع على المواد الغذائية.

فالاهتمام الحكومي المتنامي اتجاه هذا القطاع الحيوي يعود لعدّة أسباب أهمها: [9](متول، 2010)

- أن هذا القطاع يمثل الأمن الغذائي للوطن؛
- مشاركة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني مهمة جدا، بمقدار ما يعادل 627 مليار دينار أي ما يمثل 38.5% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات؛
- أما بالنسبة لأهمية الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة فقط تمثل تقريبا 31.5% (أي ما يعادل 145 مليار دينار) من القيمة المضافة للصناعة؛
- فرع الصناعات الغذائية يمثل 28% من الواردات الصناعية الكلية، وتتكون هذه الواردات الغذائية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح، السكر والزيت.

عموما ارتفاع الفاتورة الغذائية التي تستمر في التزايد في قيمتها خاصة يحتم على الدولة وضع استراتيجية تنافسية للرفع من أداء المؤسسات الغذائية المحلية كما ونوعا من أجل الخفض من عبء الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المحور الثالث: سياسات الصناعة الغذائية المطبقة في الجزائر

إن حتمية الانفتاح على النشاط الاقتصادي، جعلت السلطات الجزائرية تبحث عن مخرج لرواسب النظام السابق وتأثيراته، من أجل التأقلم مع المحيط الجديد للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وهذا من خلال إجراء جملة من الإصلاحات الاقتصادية وفق برامج مختلفة، كإعادة الهيكلة، برامج الخوصصة، برامج التأهيل وإعادة التأهيل للمؤسسات الصناعية وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية الذي يلعب دورا فعالا في التنمية الشاملة من خلال محاولة الدولة لإعطاء جملة من التدابير لتنشيط فرع الصناعات الغذائية.

1- مرحلة إعادة الهيكلة:

يضم القطاع العمومي لفرع الصناعات الغذائية قبل إعادة الهيكلة إحدى عشر مؤسسة موزعة عبر التراب الوطني وهذا من أجل تلبية الحاجيات الوطنية من الاستهلاك وهي موزعة كما يلي:[10](فوزي، 2007، ص64)

- خمس مؤسسات تابعة لمؤسسة الرياض وهي موزعة بكل من ولاية سطيف، الجزائر، قسنطينة، تيارت، سيدي بلعباس وهي مسؤولة عن تحويل القمح الصلب واللين وتوزيع المنتجات "السميد، العجائن الغذائية، البسكويت، الخميرة" وهي ذات استهلاك واسع بالجزائر؛

- المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة: وهي متواجدة في الجزائر العاصمة والمسؤولة على تزويد السوق بالزيوت والصابون، والزبدة النباتية؛

- المؤسسة الوطنية للسكر **ENASUCRE**: والمتواجدة فروعها في قالمة، خميس مليانة؛

- ثلاث مؤسسات لإنتاج المياه المعدنية **EMIS, EMIB, EMAL**: والتي تتواجد مقراتها في كل من سعيدة، باتنة، الجزائر وهي مسؤولة على إنتاج المياه المعدنية والغازية والمشروبات الكحولية. لكن في سنة 1988، اجتمعت هذه المؤسسات في مجمع واحد هو مجمع مشروبات الجزائر؛

- الشركة الوطنية للتبغ والكبريت **SNTA** مقرها بالجزائر العاصمة وهي مسؤولة على إنتاج التبغ والكبريت.

أما بعد سنة 1996 تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها مؤسسات فرع الصناعات الغذائية، وأوكلت مهمة تسيير فرع الصناعات الغذائية لمجمع هولدينغ، فرع الصناعات الغذائية وتم تقسيمه إلى فرعين:[11]**(http://www.mdipi.gov.dz)**

- مجمع الصناعات الغذائية القاعدية: ويشمل هذا الفرع ما يلي:

- فرع الحبوب: ويشمل وحدات الإنتاج والمتمثلة في رياض الجزائر، رياض سطيف، رياض قسنطينة، رياض تيارت، رياض سيدي بلعباس.

- فرع الحليب: **ORLAC, ORELAIT, OROLAIT** وهي عبارة عن دواوين تعمل على إنتاج الحليب ومشتقاته والقيام بعملية توزيعه.

- فرع النباتات: إنتاج المواد الدسمة **ENCG** وتحويل السكر **ENASUCRE** وصناعة التبغ **SNTA**.

- مجمع الصناعات الغذائية الفرعية: ويشمل هذا الفرع ما يلي:

- فرع المشروبات: **EMAL, EMIB, EMIS**.
- فرع الدواجين: **ORAC, ORAVIE, ORAVIO**.
- فرع التبريد: **ENAFROID**

2. مرحلة الإصلاحات للفترة (2000-2009):

يجب الإشارة في هذه المرحلة إلى أوت 2001، حيث تم إصدار أمر يتضمن "تنظيم، تسيير، وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية" والذي تم المصادقة عليه من أجل وضع حدّ للانسداد بإعادة الهيكلة الصناعية وتشجيع الاستثمار للمنتج، من أجل بلوغ هذا الهدف.

وقد تم إنشاء العديد من المشاريع التي كانت عبارة عن نوايا استثمار مصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حيث أصبح عدد الوحدات المتخصصة في طحن القمح الصلب أو اللين في سنة 2003، يتجاوز 259 وحدة، وأن أكثر من 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا الميدان تم إنشاؤها ما بين سنتي 2001 و2002، ويرجع اهتمام القطاع الخاص بهذا النشاط لعدّة أسباب منها: [12](طرشي،2005، ص159)

- حجم الطلب من مادتي السميد والفرينة في السوق الجزائري نظرا للعادات الغذائية للمواطن الجزائري؛
- الامتيازات المقدمة في إطار قوانين الاستثمار؛
- نظرا لتراجع دور المؤسسات العمومية بعد أن كانت تحتكر هذا النشاط قبل سنوات التسعينات.

وقد تميّزت هذه الفترة بفتح المجال أمام الخوصصة من خلال:

2-1 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتبر القطاع الفلاحي المصدر الأساسي لمدخلات فرع الصناعات الغذائية، وقد خصص لهذا البرنامج 525 مليار دينار مقسمة على مختلف القطاعات، حيث ركز مخطط الإنعاش هذا في الميدان الفلاحي على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA** ويهدف إلى:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي؛
- إنشاء مراكز التخزين والتبريد؛
- تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في تحويل الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين عمليات تجميع المواد الفلاحية.

من خلال هذا البرنامج كانت السلطات العمومية تهدف إلى تخفيض الكميات المستوردة من المواد الزراعية والتي تستعمل كمدخلات في الصناعة الغذائية وركز هذا البرنامج على المواد الأساسية مثل الحبوب والحليب.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص مبالغ معتبرة من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية، كما تم تخصيص 8.027 مليار دينار لرفع عدد وحدات التحويل الزراعي أي الصناعات الغذائية باعتبار أن القطاع الزراعي وفرع

الصناعات الغذائية هي قطاعات تتكامل فيما بينها. وأن مخرجات القطاع الزراعي تعتبر مدخلات لفرع الصناعة الغذائية وأن تطوير وتحسين إنتاجية القطاع الزراعي لا بد أن يقابلها تطوير الطاقة الإنتاجية وعدد وحدات الصناعات الغذائية الزراعية.

تميّزت هذه الفترة بتدني مستوى الإنتاج، وهذا بخصوص جزء كبير من المؤسسات، نظرا لكونها لم تكن مهيأة للانفتاح الاقتصادي إلى جانب أنها لم تترك المجال في هذا الفرع للقطاع الخاص نظرا للدعم الذي تتلقاه من طرف الدولة، حتى ولو كان مجموعة من الخواص نجحت في هذا الفرع سواء من حيث الشراكة مع الأجانب كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة "جرجرة مع دانون" والمختصة في إنتاج أنواع لايورت.

2-2 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2009):

بالرغم من الإنجازات التي حققها برنامج دعم الإنعاش للفترة الأولى، فإن الصناعات الغذائية ظلت تواجه تحديات كبيرة، تتمثل بالخصوص في مدخلاتها من السلع الزراعية كمادة أولية للصناعة، وهذا ما دفع إلى ضرورة وضع برنامج تكميلي لدعم النمو في الفترة (2004-2009)، استكمالا للمشاريع التنموية المقرر إنهاؤها في البرنامج السابق، وأهم السياسات المطبقة في هذه الفترة:

- سياسة حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي:

ففي مجال تنمية الإنتاج النباتي قامت بإتباع سياسة التوسع الزراعي الأفقي عن طريق القيام باستصلاح أراضي زراعية جديدة سواء في الشمال أو في الجنوب بالإضافة إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة، والذي يعاب عليها أنها في تطبيقها على الواقع لم تعط النتائج المرجوة منها حيث لم تتحقق الزيادة في مساحات وإنتاج المنتجات المعاشية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي. أما فيما يخص تنمية الإنتاج الحيواني فقد قامت بتنفيذ عدّة مشروعات تمثلت في العمل على التحسين الوراثي والحماية الصحية للحيوانات الموجهة للتكثير من خلال دعم التلقيح الاصطناعي إلى جانب العمل على تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف من خلال تقديم الدعم للمستثمرين الذين يدمجون الزراعة العلفية في أنظمتهم الإنتاجية، وتقديم الدعم لصغار المنتجين لإقامة مشروعات تربية الحيوان.[13](برنامج التجديد الفلاحي، 2006)

أما تنمية قطاع الإنتاج السمكي فقد قامت الجزائر في المدة بين 2000 و2004 بتحديد مخزون الثروة السمكية عن طريق إنجاز خرائط وتوزيعها على المهنيين لتوجيههم مباشرة إلى المناطق المتواجد فيها السمك وهو ما يساعد على التقليل من الجهد والطاقة. وبعد التعرف على مخزون السمك قامت في المرحلة الثانية ما بين 2005 و2009 بتنمية القدرات الإنتاجية مع تحديد عدد السفن بما يتناسب مع الثروة السمكية. هذا كله إلى جانب اهتمامها بتربية الأسماك حيث شرعت في تنفيذ المشاريع الأولى والتي تم استلامها بقدرة انتاجية بلغت 1000 طن. [14] Strategie) nationale de developpement des industies agroalimentaires,2010)

سياسة التجارة الخارجية:

في إطار سعي الجزائر لضمان تحقيق استمرارية تحقيق الأمن الغذائي قامت بإبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي يسمح بتحرير جزئي للمنتجات الفلاحية وإنشاء منطقة تجارة حرة من أجل حرية أكبر لتجار المنتوجات الفلاحية.

وفي عام 2007 قامت الجزائر بإعفاء بعض السلع الزراعية الضرورية كالبطاطا مثلا من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة وذلك من خلال قانون رقم 10/07 المؤرخ في 19 سبتمبر 2007.

- سياسة التصنيع:

لم تستطع الجزائر الربط بين التطورين في القطاع الزراعي والصناعي بشكل يسمح لها بزيادة عرض أحد القطاعين، نتيجة زيادة الطلب في الآونة الأخيرة، وهذا بالرغم من سعيها إلى تطوير الصناعات الغذائية الزراعية لتحقيق التكامل بينهما من خلال إقامة 300 فرع لتشجيع استثمار الشباب التقنيين في الصناعات الغذائية وازداد حجم تكلفة الاستثمارات والتي تمثل فيها الصناعات الغذائية نسبة معتبرة بعدما أولت الدولة اهتماما كبيرا بهذا الفرع الحيوي في الاقتصاد.

المحور الرابع: المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي

حسب دراسة قام بها خبراء اقتصاديين من خلال الجلسات الأولى للصناعات الغذائية تحت رعاية وزير الصناعة وترقية الاستثمارات السابق، قاموا بتحليل نقاط القوة والضعف، الفرص والتحديات في: [15](طرشي، 2005، ص162)

1. نقاط القوة:

- يتميز هذا الفرع بتعدّد نشاطاته، ما ينعكس على تعدّد فرص الاستثمار فيه؛
- يساهم في تلبية الاحتياجات المباشرة والمستمرة من المنتجات الغذائية؛
- تميّزت الإصلاحات الاقتصادية في هذا الفرع، بسياسة داعمة لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- التوزيع المتكافئ للمنتجات الغذائية في مختلف أنحاء الوطن؛
- تقليص البطالة عن طريق جذب اليد العاملة إلى هذا القطاع.

2. نقاط الضعف:

- غياب التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي، وخاصة فيما يخص نظام المعلومات بينهما؛
- ضعف مردودية الإنتاج، تؤدي إلى تغيير وجهة الاستثمار الأجنبي؛
- رداءة البنية التحتية الصناعية وضعف التكامل الوظيفي بين مختلف المؤسسات؛
- غياب مقاييس ومعايير الجودة، وقلة المؤسسات التي تراعيها؛
- سوء تسيير المخزون، وضعف سياسات التسويق إلى جانب غياب الرقابة؛
- القطاع العام غير متجدد، ويعتمد على التقنيات التقليدية مع غياب الأساليب التكنولوجية الحديثة والمؤهلة.

3. الفرص:

- تطور أطراف السوق الخارجية، خاصة مع دول الإقليم؛
- خلق فرص عمل من خلال مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- زيادة المنافسة في هذا الفرع، تؤدي إلى زيادة الإبداع، والاختراع والجودة.

4. العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر:

يواجه فرع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة الأخرى عدّة عراقيل نذكر:

- قطاع الزراعة: لعل أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع الزراعة، حيث اعتمدت الصناعات الغذائية في مراحل تطورها على الإنتاج الزراعي الداخلي ولكنها سرعان ما تحولت إلى استراد معظمها من الخارج، سواء في صورة مواد أولية أو في شكل سلع نصف مصنعة ويعود كل هذا إلى:[16](طرشي،2005،ص163)

- ضعف النمو الإنتاجي للمواد الزراعية المحلية بنمو الصناعات الغذائية؛
- عدم قدرة القطاع الزراعي على تأمين المدخلات بشكل منظم والاكتفاء بالتموين الموسمي؛
- عدم توفر تقنيات الإنتاج والفرز الحديثة في قطاع الزراعة لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية؛
- القصور في مراكز البحوث التطبيقية وإهمال جوانب كثيرة تحكم الإنتاج الفلاحي الجيد والتسويق؛
- منافسة المواد المستوردة للإنتاج المحلي.

- الإنتاج: معظم الصناعات الغذائية في الجزائر ترتكز على استثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء بعض الصناعات الغذائية الأساسية كالزيوت، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة في الصناعات الغذائية تعّدت أنماط الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة وتراكمت تقنيات إنتاج متعدّدة منها التقليدية البسيطة مرورا بالتقنيات النصف آلية مثل:

- صناعة الخبز والحلويات حتى يتم استعمال الآلات المتطورة؛
- صناعة الحليب ومشتقاته التي تشمل حلقاته التقنية مجمل العمليات الصناعية وحتى وسائل التعبئة والتغليف.

إلا أن معظم الوحدات التصنيعية الغذائية في الجزائر ما زالت تعتمد الوسائل والآلات المتوسطة الحداثة ولا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظرا لبعض التغيرات التي تشوبها على صعيد مجمل عمليات الإنتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مرورا بالعمليات المتممة من صيانة وتغليف وتخزين وتسويق، كما أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع هي مؤسسات صغيرة حيث تمثل نسبة 95% من مجموع المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر. [17](الماحي، 2010، ص 04)

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية: والذي يعتبر من أهم العراقيل الحالية في مسار تطور الصناعات الغذائية.

المحور الخامس: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

هناك مجموعة من الاستراتيجيات المتخذة لتحقيق الأمن الغذائي والمتمثلة في:

1- الإستراتيجية الزراعية:

حسب تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية في يوم برلماني (مارس 2010)، أكّد على التفطن من أجل تحقيق الأمن الغذائي في ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر، حيث وصلت فاتورة الاستهلاك إلى 23.13 مليار دولار سنة 2009 من المواد الغذائية المسوقة، منها 20.73 مليار دولار منتوج وطني و5.4 مليار دولار تأتي من الاستراد، علما أن فاتورة هذا الأخير تراجعت عن ما كانت عليه سنة 2008 المقدرة بـ 8 مليار دولار، ووصلت

فاتورة الحليب والحبوب إلى 3.2 مليار دولار، ومن هنا يجب ترقية صناعة مادتي الحبوب والحليب من أجل تخفيض فاتورة الاستراد، لأن الجزائر تمتلك القدرات الكافية لتقليص الفجوة الغذائية.

فكانت أهم السبل الطامحة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر هي قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2009 المتضمن:

- ترقية التقنيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية؛
- تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج المحلي؛
- تحسين الميزان التجاري الغذائي؛
- حماية وتثمين المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛
- ارساء تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية كطرح عام.

2- استراتيجية الصناعات الغذائية:

أعطت الجزائر أولوية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بفرع الصناعة الغذائية، من أجل النهوض به لأنه القطاع الأكثر حيوية للاقتصاد الوطني، حيث تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد وذلك عن طريق:[18](الماحي،2010، ص05)

2-1 الإطار القانوني والتنظيمي:

من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة معايير قانونية وتنظيمية لتوفير الرقابة لضمان كل من (مرحلة الإنتاج، النوعية، الجودة)، فلذلك وضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية للمؤسسات الصناعية الغذائية:

- أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا؛
- يخضع الانتقال للمنتجات على مستوى التراب الوطني وكذلك الأسعار للحرية التامة؛
- تضع الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار والمستثمرين في هذا المجال حيث تقوم بتمويل المشروعات بنسبة تصل إلى 60 أو 70%؛
- تقوم الدولة بواسطة بنوكها بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية وذلك بمنح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت سنة 2003 إلى 6.5%، أما فترة السداد للديون فتمتد إلى 7 سنوات؛
- أما بالنسبة للتجارة الخارجية من صادرات وواردات غذائية فالقيد الوحيد الذي تعرفه هذه المبادلات هو التعريفة الجمركية التي هي بنسبة 5% على المواد الأولية و15% على المواد النصف المصنعة و30% على المواد المصنعة، حيث تعتمد الدولة الرسوم الجمركية كقيد لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها في التواجد والتطور.

2-2 الإطار المؤسساتي:

تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا القطاع من خلال ثمانية وزارات (الفلاحة، الصيد، الموارد المالية، المالية، العمل، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات)، ثم تأتي عدد من المؤسسات والمخابر المختصة في الصناعات الغذائية والزراعية.

2-3 الإطار التقني:

إن انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق ودخولها إطار العولمة جعل أمر فتح الفرص أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا حتميا، فقد تزايد عدد هذه المؤسسات تزايدا ملحوظا من سنة لأخرى حيث وصلت سنة 2003 إلى 900 مؤسسة وذلك دون احتساب المستثمرات الزراعية ولا المشاتل الصغيرة والمشروعات المصّغرة للمستثمرين الخواص حسب معطيات **ANSEJ** و**Artinat**.

2-4 تمويل الدولة لقطاع مؤسسات الصناعة الغذائية:

إن خوصصة المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني والانفتاح على الأسواق العالمية لم يخفض من المجهودات التمويلية العامة للدولة، فحجم المصارف على المعدّات زاد وتضاعف بأربع مرات على مدى الست سنوات الأخيرة فانتقل من 872 مليار دينار في 2005 إلى 3022 مليار دينار في 2010. التكلفة الكلية لحجم الاستثمارات بلغت 13.798 مليار دينار أي ما يعادل 200 مليار دولار، فمن هذه التكلفة الكلية للاستثمارات التي تضم المحلية والأجنبية منها، تمثل الاستثمارات المحلية 83%، والتي تمثل فيها الصناعات الغذائية نسبة معتبرة بعدما أولت الدولة اهتماما كبيرا بهذا الفرع الحيوي للاقتصاد.

<u>خاتمة</u>

تعتبر الصناعات الغذائية خليطا من الأنشطة المختلفة من الزراعة والصيد والزراعة، التي توفر المواد الأولية، وتضمن التوزيع للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، من جهة، وضبط الإنتاج الزراعي من جهة أخرى. كما يعتبر عنصرا محددا لاستراتيجية الأمن الغذائي.

فمن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال محاور الورقة البحثية ما يلي:

- تتعدّد سبل تحقيق الأمن الغذائي بين الدول، إذ لا يمكن وصفها سياسة موحدة وصالحة لأي دولة، ذلك لأن هذه السياسات يجب أن تتلاءم مع أوضاع وظروف تلك الدولة التي قد تختلف عن غيرها؛
- تشهد أسواق المواد الغذائية العالمية منذ جوان 2010، ارتفاعا محسوسا في أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، حيث قاربت المستويات المسجلة عام 2008، أين سجل مثلا ارتفاع سعر القمح بـ 69% كما ذكرت منظمة الأغذية والزراعة FAO بأن مؤشر الأسعار الغذائية قد بلغ منذ نهاية 2010 أعلى مستوى له منذ تأسيسه عام 1990؛
- أصبح الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط لفرع الصناعات الغذائية في تطور مستمر، وخاصة في السنوات الأخيرة وذلك لإدراك المتعاملين الاقتصاديين أهمية هذا الفرع نظرا لحجم السوق الجزائرية، غير أن هذه المؤسسات تتميز بالتبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية رغم أن الجزائر لها من الإمكانيات الفلاحية ما يسدّ حاجة هذه المصانع من المواد الأولية وذلك لعدم وجود استراتيجية لتوجيه الإنتاج الفلاحي؛
- إن الجزائر تعتبر من بين الدول النامية التي ما زالت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تبلغ مستوى تحقيق أمنها الغذائي وهذا بشقيه الزراعي والصناعي، رغم الإصلاحات العديدة التي عرفها القطاعين؛

- إن الجزائر لها مؤهلات طبيعية وبشرية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي لا زالت تراوح مكانها بسبب تعدّد محاولات الإصلاح وإعادة الإصلاح، الأمر الذي خلق جو من الاستقرار وعدم بلوغ الأهداف المسطرة من أجل تقليل التبعية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع والمواد الغذائية.

المـراجــع والهوامش

[1].عز الدين فراح، 1997، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، القاهرة، دار الفكر العربي.

[2].عبد الكريم عيون، 1985، جغرافيا الغذاء في الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر.

[3] .جاسم عبد الله حامد، 1975، الصناعات الغذائية، ج1، ط2، جامعة بغداد.

[4] .نفس المرجع السابق.

[5].أيمن سليمان مزاهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق للنشر، بدون سنة نشر، عمان، الأردن

[6].عبد الرزاق فوزي، 2007، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعة الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي– دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر

[7].الهاشمي جعبوب، 2002، تاريخ الصناعة الجزائرية، رسالة وزير الصناعة، منشورات وزارة الصناعة، الجزائر .

[8].فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق

[9].عبد الرحمن متول، 2010، هيكل الواردات الغذائية وأفاقها، مجلة المغرب اليومي، المغرب

[10].فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق

[11] http://www.mdipi.gov.dz/, visite le 05/06/2018.

[12] محمد طرشي، 2005، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة حالة الصناعات الغذائية–، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

[13]برنامج التجديد الفلاحي، 2006، المخطط الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، أنظر الموقع www.agriculture.tn , visite le 14.07.2018

[14] Strategie nationale de developpement des industies agroalimentaires, mars 2010,1ere assies nationales des industries agroalimentaires, ministere de l'industrie et de la promotions des investissements, alger.

[15].محمد طرشي، مرجع سابق

[16] نفس المرجع السابق.

[17] ثريا الماحي، 2010، استراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر .

[18] نفس المرجع السابق.